

المطلب الثالث

## الاختلاف والاختلاف بين أهل الحديث وأهل الظاهرية بالشرق والمغرب

هكذا يُبيّن من الأمثلة المتقدمة كيف النفي المُخْتَرُون مع أهل الظاهر، وكيف صدروا في استخلاصهم للإحكام عن منع واحد ولكن هل يعني هذا أن المُخْتَرُون هم الظاهريّة؟ وأن الظاهريّة هم المُخْتَرُون؟

لربّ أن ينهم شابها وتلاقياً كثيراً في المكّرة والنهيّ، ولكن ينهم أيضاً من الفروق ما يجعل من أهل الظاهر فرقة خاصة، لها كيانها المتميّز عن أهل الحديث . ويمكّن أن توصّف العلاقة بين الحدّيدين والظاهريّة، بعبارة موجزة كُسّتعار من المناطقة، فيقال: إنّ ينهم عموماً وخصوصاً مطلقاً، يعني أنّ كلّ ظاهريّ فهو من أهل الحديث، ولكن ليس كلّ حدّث ظاهريّ<sup>(١)</sup>.

وفي ترجم رجالات مدرسة الظاهر بالأندلس - التي ستعرض لاحقاً -  
ستبين لنا هذه الحقيقة بجلاء .

وفي الصفحات الآتية عرض للعلاقة بين المحدثين والظاهريه وأثرهم في نشأة مذهب الظاهر، وإيجاز للقول في مواطن الخلاف بينهم وبين المحدثين :

١- الاختلاف بين المحدثين والظاهريّة، وأثره في نشأة مدرسة الظاهر :  
اسمي المحدثين بنصر ورافع فـ نـ شـ ئـ ةـ الـ ظـ اـ هـ الـ ظـ اـ هـ

معاً، ويمكن تتبع تأثيرهم في هذه الشابة، وإيجازها فيما يأتي :

(١) انظر : الانهايات الفقهية عند أصحاب الحديث، للدكتور عبد الجيد محمود عبد الجيد.

ص ۳۵۰

وكتب أن أهل الحديث يحملون معظم الأوصي والتواهي على الوجوب،  
فوجب الأمر عند البخاري مثلاً هو الوجوب، ووجب النهي عند هر  
الترحيم؛ إلا إذا دل دليل على إخراج الأمر والنهي عن موجههما، ويدل على  
ذلك جزئيات عديدة عرض لها في صحيحه - لا يتسع الحيز لبسطها - بل نراه  
يصرّ بهذا المذهب في الترجمة التي قال فيها: (باب نهي النبي ص). على  
الترحيم، إلا ما تعرف بإياحته، وكذلك أمره، نحو قوله حين أحلوا: «أصيرا

وقال جابر: ولم يعزم عليهم ولكن أحلهم لهم، وقالت أم عطية: لهبنا عن  
أبناء الحنات، ولم يتعزم علينا<sup>(١)</sup>.

وذهب البخاري في موجب الأمر والنهي هو مذهب الظاهريه ؛ لا يفارق إلا في إجازته أن يكون الدليل المخرج <sup>لها</sup> عن موجبهما غير منصوص، الظاهريه يشترطون فيه أن يكون منصوصا<sup>٢٤</sup> .

يقول إمام الظاهري ابن حزم في تقرير هذا المذهب : « وأوامر الله تعالى، ورسوله ﷺ : كلها فرض، ونواهي الله تعالى ورسوله ﷺ : كلها تحريم، ولا يغُل لأحد أن يقول في شيء منها : هذا ندب، أو كراهة إلا بنص صحيح مبين بذلك، أو إجماع »<sup>(٣)</sup>.

<sup>٥٤٧</sup> (٢) *النحو*؛ *كتاب الجنائز*: مات اثناء النساء الجنائز : ٢/٥٤٧.

<sup>٢)</sup> الانجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث، ص: ٣٤٩-٣٥٠.

<sup>٣)</sup> البدئ في أصول الفقه الظاهري لابن حزم، ص: ٦٩ بتحقيق: محمد صبحي حسن حلاق.